Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (5), Issue (1) September (2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

تضافر القرائن المعنوية وتوجيه المعنى وأثره في سورة فاطر

سيف الدين سعد جمعة محمود الدوسري
جامعة الأنبار كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

The Convergence of Semantic Cues and the Direction of Meaning and Its Impact in Surah Fatir

Saif Al-Din Saad Jumaa Mahmoud Al-Dosari
University of Anbar – College of Education
+9647813309241 saifaldeen.saad@uonbar.edu.iq

الملخص

تعد سورة فاطر من السور المكية التي تحمل في طياتها العديد من الرسائل والمعاني العميقة التي تتطلب تدبرًا وفهمًا دقيقًا للقرائن المعنوية التي تتضافر لتوجيه هذه المعاني. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تضافر القرائن المعنوية في سورة فاطر وتوجيه المعنى بشكل يعزز من فهم النص القرآني وتأثيره على المتلقي. وتبرز أهمية هذا البحث في تقديم فهم أعمق لكيفية عمل القرائن المعنوية في النص القرآني ودورها في توجيه المعنى. يساعد هذا الفهم على تدبر السورة بشكل أعمق، ويعزز من قدرة القارئ على استيعاب الرسائل القرآنية وتطبيقها في الحياة اليومية. كما يساهم البحث في إثراء الدراسات القرآنية من خلال التركيز على سورة فاطر كنموذج لتحليل تأثير القرائن المعنوية. وتكمن إشكالية البحث في كيفية تحديد وتحليل القرائن المعنوية المتضافرة في سورة فاطر، وفهم دورها في توجيه المعنى. يطرح البحث عدة تساؤلات حول طبيعة هذه القرائن، وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض لتشكيل معانٍ محددة، وأثر ذلك على المتلقي. ويسعى هذا البحث إلى تقديم فهم شامل لكيفية تضافر القرائن المعنوية في سورة فاطر لتوجيه المعنى وتأثير ذلك على المتلقي. من خلال تحليل هذه القرائن وفهم تفاعلها، يمكن تحقيق تدبر أعمق للنص القرآني، مما يسهم في تعزيز الفهم القرآني وتطبيقه في الحياة اليومية.الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، القرائن المعنوية، توجيه المعنى، سورة فاطر.

Abstract

Surah Fatir is one of the Meccan surahs that carries many deep messages and meanings that require careful contemplation and precise understanding of the semantic cues that converge to direct these meanings. This study aims to explore how the semantic cues in Surah Fatir converge and direct the meaning in a way that enhances the understanding of the Quranic text and its impact on the reader. The importance of this research lies in providing a deeper understanding of how semantic cues function in the Quranic text and their role in directing meaning. This understanding aids in a deeper contemplation of the surah and enhances the reader's ability to grasp the Quranic messages and apply them in daily life. Additionally, the research contributes to enriching Quranic studies by focusing on Surah Fatir as a model for analyzing the impact of semantic cues. The research problem lies in how to identify and analyze the converging semantic cues in Surah Fatir and understand their role in directing meaning. The research raises several questions about the nature of these cues, how they interact with each other to form specific meanings, and their impact on the reader. This research seeks to provide a comprehensive understanding of how the semantic cues in Surah Fatir converge to direct meaning and their impact on the reader. By analyzing these cues and understanding their interaction, deeper contemplation of the Quranic text can be achieved, which contributes to enhancing Quranic understanding and its application in daily life.
Keywords: Arabic language, semantic cues, directing meaning, Surah Fatir.

المقدمة

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده, كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون, وأصلي وأسلم على أفضل مخلوق سيدي ونور قلبي أبي القاسم محمد شفيع المذنبين يوم لا ينفع مال ولا بنون, وعلى آله وأصحابه عدد ما كان وما سيكون, وأسألك يا رب أن تنزل سحائب رحمتك على العلماء العاملين وأئمة الهدى والدين وجميع أوليائك الصالحين أين ما حلّوا وحلّت أرواحهم من غيب علمك المكنون.وأحمده سبحانه الذي وفقني لخدمة شريعته مستعينا بعونه تعالى وكتابه سبحانه وتعالى وسنة رسوله ﷺ, فإن القرآن الكريم هو خير ما تصرف له الجهود وتبذل له الأوقات, وتسخر له العقول والطاقات, فهو النور المبين والسراج المنير, به يهتدي من ضل وإليه يرجع من حار أو زل, فبتوفيق الله وهدايته, وبتكليف وتوجيه سديد رشيد من أستاذي الدكتور (عبد الرزاق احمد محمود الحربي) عزمت على كتابة بحثي الموسوم بـ (تضافر القرائن المعنوية وتوجيه المعنى وأثره في سورة فاطر), ولعل سبب اختياري لهذا الموضوع يرجع إلى اختيار أستاذي للغوص في هذا البستان اليانع المانع, ثم متابعته لي والسؤال عما توصلت إليه, فرجعت إليه –وفقه الله– في أكثر محطات البحث, فجهوده تشكر فلا تكفر وتذكر فلا تنكر وتروى فلا تطوى.وقد واجهت بعض الصعوبات التي أحالت الوصول إلى ما هو أعلى وأغلى, من هذه الصعوبات:

١. قلة الوسائل المعينة على إعداد البحث, كوني لم أجد كتبًا تورد إحصائيات من هذا النوع, فلا سبيل إلى ذلك إلا القراءة والتتبع.
٢. الموضوع على طالب ماجستير مثلي يعد جديدًا من نوعه؛ لذلك واجهت صعوبة في استيعاب الموضوع من جميع جهاته.
٣. الدراسات السابقة في تضافر القرائن موجودة بين المطبوع والمقروء لكن التطبيق الفعلي على سورة كريمة كسورة فاطر أوقفت الباحث في أحايين كثيرة.
٤. إعطاء المشرف القدير الاستاذ الدكتور عبد الرزاق الحربي كان دافعًا لي بأن أخوض البحث بما أستطيع من فعل وتجود به من قريحة, بعد توفيق الله تعالى.
٥. سورة فاطر تنتمي إلى سور القرآن الكريم, ولا يمكن للباحث أن يذكر أمرًا ما لم يرجع إلى أمات الكتب, لغة وتفسيرًا ونحوًا ودلالة.

ومن هنا وضعت رحالي لرسم خطة منهجية تناسب عنوان الموضوع وتلم أركانه فكان البحث يضم في صفحاته تمهيدًا ومبحثين:المبحث الأول: نظرية تضافر القرائن (مدخل وبيان).المبحث الثاني: تضافر القرائن في سورة فاطر (شواهد مختارة)ثم أنهيت البحث بخاتمة جمعت فيها النتائج التي خرجت فيها من هذا العمل وفهرس للمصادر والمراجع التي اعتمدتها في بحثي هذا.فهذا جهدي, وما بذلت فيه من وسعي، ولا أدعي الكمال، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام عَلَى سيدنا مُحَمَّد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، والتابعين لَهُمْ بإحسان إِلَى يوم الدين.

التمهيد

القرائن المعنوية تشكل علاقات تربط بين عناصر الجملة العربية وتعكس هذه العلاقات معان لغوية محدد لولاها لما اتضح معنى الجملة بذا تحكم الجملة العربية مجموعة من العلاقات المتشابكة يطلق عليها قرائن معنوية.وتعد القرائن المعنوية من القرائن المهمة التي تربط بين أجزاء الجملة لأن الجملة يعتمدُ عليها في ربط سياقها، وأتساق طريقة تركيبها، ورصف الكلمات فيها، وتفيد تحديد المعنى النحوي للكلمة، وتضمّ القرائن المعنوية:

أولاً: قرينة الاسناد:أكد الجرجاني على أهمية ركني الاسناد بقوله: (ومن الثابت في العقول و القائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبرٌ به و مخبرٌ عنه ... ومن أجل ذلك أمتنع ان يكون لك قصد الى فعل من غير ان تريد أسناده الى شيء مظهرٍ أو مقّدرٍ)[١]. فلابد للمسند من مسند إليه.

ثانياً:– قرينة التبعية:وهي قرينة معنوية ذهنية تربط بين لفظين اسمين أو فعلين يدعى الأول متبوعاً والثاني تابعاً، وأوجه التبعية كثيرة إعرابية ونوعية وعددية وتعينية وهي قائمة بين مايأتي:[٢]

المتبوع	التابع
المعطوف عليه بالحرف	المعطوف
المنعوت	النعت
المؤكد	التوكيد
المبدل منه	البدل
المبين	البيان

ويعرفُ التابع انه: (الجاري على ما قبله في اعرابه من رفع و نصب و جر وجزم، فهذا هو شرط التابع ان يكون حكمه حكم المتبوع)[٣].

ثالثاً: قرينة التخصيص:

التخصيص يعرف بأنه قرينة نحوية كبيرة تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها وتشمل المفعولات الخمسة والحال والتمييز والمستثنى، وكل واحد من هذه المنصوبات هو في المعنى تخصيص لعموم معنى الاسناد الذي في الجملة، وتضييق له.

فقرينة التخصيص تندرج تحتها القرائن الفرعية الآتية:

أ :- قرينة التعدية/ ربط النحاة القدماء قرينة التعدية بالفعل المتعدي[٤] الذي يتعدى إلى مفعوله مباشرة وحد المفعول بأنه ما وقع عليه أثر الفعل[٥].

وقد تحدث سيبويه عن هذه القرينة المعنوية في مواضع كثيرة و بين آثارها في التركيب فقال: (ضرب عبدالله زيداً) و (عبدالله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب) و شغلت (ضرب) به، كما شغلت به (ذهب) و انتصب (زيد) لأنه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل[٦].

ب :- العلة: و تشمل هذه القرينة المفعول لاجله و المضارع بعد (اللام و كي و الفاء وحتى ولن واذن) وتذكر في معظم حالاته ، (للبيان عن علة الفعل وعذره)[٧].

ت- المعية: تعني لغة المصاحبة لأن هذا الاصطلاح -المعية- مقصود على قرينة المفعول معه (الذي يذكر للبيان عن مصاحبته الفعل و مقارنته)[٨].

ث- الظرفية (الزمن)/ استعمل النحاة لفظة (الظرف) وتعني لغة الوعاء للدلالة على وعائية الحدث أي زمان الحدث ومكانه، وتوزعت الظروف في أبواب نحوية شتى منها صيغتي الزمان و المكان و بعض حروف الجر كـ (منذ ومذ)[٩] و بعض الضمائر الاشارية كـ (هنا، ثم) و بعض المبهمات مثل (كم والاعداد والجهات واسماء الاوقات المبهمة)[١٠] واسماء العلاقات المفتقرة الى الاضافة كـ (قبل و بعد و تحت)[١١] و الاوقات المعينة كـ (الآن و امس، و سحر)[١٢].

جـ- قرينة الملابسة/ وهي قرينة معنوية، وظيفتها تخصيص الحدث بذكر هيأة الفاعل عند قيامه بالحدث، وفي هذا توضيح وتبين للحدث والمحدث معاً، ويقصد بها باب الحال الذي يذكر (للبيان عن هيأة الفاعل والمفعول، متنقلاً أو مقدرا او موطأ أو مؤكداً)[١٣].

وتتضافر قرينة الملابسة في بيان الحال أو الهيأة مع قرائن اخرى كالعلامة الأعرابية وعلامتها النصب ، وقرينة البنية، فبنية الحال تكون نكرة، وصاحب الحال معرفة[١٤]، وفي الجملة الحالية تضاف قرينة الاداة ، وهي الواو الحالية، زيادة على قرينة الرتبة، فرتبة الحالة التأخر عن صاحبها.

حـ- قرينة التفسير / وقد وردت في مصنفات القدماء بمصطلح التمييز والتبيين، وكلها بمعنى واحد، لأنها الفاظ مترادفة لغة واصطلاحا.[١٥]

خـ- قرينة الاخراج/ علاقة الاخراج قرينة معنوية على ارادة باب المستثنى (فالمستثنى يخرج من علاقة الاسناد حين تفهم هذه القرينة المعنوية من السياق)[١٦].

و تتضافر مع قرينة الاخراج في كل الحالات قرينة اخرى هي قرينة الاداة المتمثلة بـ (الا الاستثنائية) كما تتضافر معها العلامة الاعرابية في حال التمام وهي الفتحة، و كلما ذكر المستثنى منه فالعلامة الاعرابية واحدة من القرائن الدالة على معنى المستثنى ولا يجوز لها ان تتخلف الا مع النفي ام مع النفي و النقصان، فلا تتضافر مع قرينة الاخراج الا الاداة، فلا تكون العلامة الاعرابية حينئذ من بين القرائن الدالة على المستثنى[١٧].

د- قرينة المخالفة/ و تعد هذه القرينة مظهراً من مظاهر (تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة)[١٨].

و يعلق د. تمام حسان على العامل في نصب الاسم المختص و هو الفعل اخص، فيقول: الا انني احس عزوفاً تاماً عن هذا التقرير الذي ينقل مبدأ وجوب الاستتار من الضمائر الى الافعال و يرى ان القيمة الخلافية في نصب الاسم هي المقابلة بينه و بين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب فيقابل الضمير -المبتدأ- الواقع في بداية الجملة مع الخبر الجملة الفعلية الواقع بعد الاسم المنصوب[١٩].

رابعاً: قرينة النسبة:

و هي قرينة معنوية كبرى ووظيفتها تضييق الإسناد بذكر ما يتعلق به وتتجسد هذه القرينة في المجرورات من الأسماء، كالإضافة والحروف والاسماء المجرورة.

أ- الاضافة: عرف النحاة الإضافة بأنها لغة الاسناد و الالصاق او نسبة ارتباط بين شيئين على نحو لا تعبر معه عن فكرة تامة و انما يضاف شيء الى شيء ليرتبطا ويكونا بمنزلة شيء واحد، فيكتسب الاول من الثاني ماله من صفات و خصائص كالتعريف و التخصيص[٢٠].

ب- حروف الجر: و يطلق عليها الكوفيون مصطلح حروف الخفض، و لهذه الحروف معان نسبية تشارك في المدلول العام للجملة تؤديها ضمن وظيفة الربط أي الربط بين الحرف الذي لا يدل على معنى بنفسه والاسم واقع بعده بغية الوصول إلى معنى يحسن السكوت عليه، وإن حروف الجر تضيف معاني الافعال الى الاسماء و تنسبها اليها.

وفي هذا المعنى يقول سيبويه: (واما الباء) و ما اشبهها فليست بظروف و لا اسماء و لكنها يضاف بها الى الاسم ما قبله او ما بعده، و اذا قلت (مررت بزيد) فإنما اضفت (المرور) الى (زيد) بالباء[٢١].

المطلب الأول: نظرية تضافر القرائن (مدخل وبيان):

إنَّ نظرية تضافر القرائن التي دعا إلى تبنّيها بديلاً عن نظرية العامل تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)حيث يرى تمام حسان اللغة العربية مكونة من ثلاثة أنظمة: النظام الصوتي والنظام النحوي والنظام الصرفي، مع قائمة من الكلمات المعجمية التي تكون معيناً صامتاً للأنظمة الثلاثة[٢٢]والذي يهمنا عرضه هنا هو النظام النحوي مع ما يحتاج إليه من قوانين النظام الصرفي أو الصوتي فقد ذكر تمام حسان أن النظام النحوي مبني على الأسس الآتية:

١- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب يقصد (أساليب الخبر والإنشاء).

٢- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

٣- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

٤- ما يقدمه علما الأصوات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف، يعني نوع الكلمة، وما تتطلبه من علامات إعراب وبناء وعلامات إضمار أو عدد أو تذكير أو تأنيث.

٥- القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده[٢٣].ولبيان ارتباط هذه الأسس ضرب لنا مثالاً بإعراب: ضرب زيدٌ عمراً ضَرَبَ: فعل ماض، عرف ذلك بقرينة الصيغة.زيدٌ: فاعل، عرف ذلك بالآتي:

- قرينة الصيغة، لأنه من أبنية الأسماء.
- قرينة العلامة الإعرابية، لأنه مرفوع.
- قرينة الرتبة، لأنه جاء بعد الفعل، والرتبة محفوظة.
- قرينة الإسناد، لأن الفعل مسند إلى هذا الاسم.
- قرينة المطابقة، حيث جاء الفعل بدون علامة تأنيث.عمراً: مفعول به عرف ذلك بالآتي:
- قرينة الصيغة، لأنه من أبنية الأسماء.
- قرينة العلامة الإعرابية، لأنه منصوب.
- قرينة التعليق، لأنه الفعل ضرب متعدٍّ.
- قرينة الرتبة، لأنه جاء بعد الفاعل، وهي رتبة غير محفوظة.ثم قال بعد ذلك: ولقد أكثر النحاة الكلام عن العامل باعتباره تفسيراً للعلاقات النحوية أو بعبارة أخرى: باعتباره مناط التعليق، وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وتناول بعض النحاة هذا الفهم لطبيعة العلاقات السياقية بالنقد و التنفيذ والتجريح ولكنه بعد أن أبانها بالحجج المنطقية لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية، ولم يقم مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات غير قوله: إن العامل هو المتكلم، فجعل اللغة بذلك أمراً فردياً يتوقف على اختبار المتكلم ونفى عنها الطابع العرفي الاجتماعي الذي هو أخص خصائصها[٢٤].ويمضي تمام حسان قائلاً:ولإبراهيم مصطفى محاولة مشابهة لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية، قال فيها: إن الحركات ذات معانٍ محددة فالضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة والفتحة علم الخفة، ولكنه اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات، وهو فهم يبدو قصوره وإبهامه إذا وضعناه في ضوء ما ذكرنا منذ قليل عندما ذكرنا القرائن المختلفة التي أعانتنا على إعراب(ضربَ زيدٌ عمراً) حيث رأينا أن العلامة الإعرابية ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح[٢٥].وبعد ذلك انتقل لعرض محاولة عبد القاهر لتفسير العلاقات السياقية وعدّها أذكى محاولة، فشرح النظم عند عبد القاهر، ومعنى البناء، ومعنى الترتيب، ومعنى التعليق، وهو كما زعم أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق وهو في نظره: إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة القرائن اللفظية والمعنوية والحالية[٢٦].ثم شرح القرائن المعنوية، وهي الإسناد والتخصيص وما يتبعها من معانٍ فرعية بحيث شملت كل المفعولات والحال والتمييز والمستثنى، والنسبة وما يتبعها من معانٍ فرعية هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال.أما القرائن اللفظية عنده فهي: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والنغمة[٢٧].أما عن القرائن التي أتى تمام حسان لها بتسميات جديدة فلم تكن غائبة عن النحويين، وهي مذكورة في كتبهم بدون هذه الاصطلاحات، ولنأخذ مثلاً باب الفاعل، فمن مقتضيات الفعل في الفاعل أن يكون اسماً وهذا ما يسميه صاحب نظرية تضافر القرائن قرينة الصيغة، لكونه منتمياً لمبنى التقسيمات لبنية الكلمات، ومن المقتضيات أيضاً أن يكون الفعل مسنداً إلى هذا الاسم، وهذا ما يسميه تمام حسان بقرينة الإسناد وهي قرينة معنوية، ومن المقتضيات التي يذكرها النحويون أن يكون هذا الاسم مؤخراً عن

الفعل وهذا ما يسميه تمام حسان قرينة الرتبة وهي قرينة لفظية، ومن المقتضيات أنه إذا كان هذا الاسم مؤنثاً حقيقياً غير مفصول عن الفعل أن تلحق بالفعل علامة تأنيث وهذه قرينة المطابقة عند تمام حسان وتشمل أيضاً مقتضى أن يكون الفعل للمفرد الغائب إن كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو جمعا، فكل المقتضيات التي ذكرها تمام حسان وسماها قرائن مذكورة في كتب النحو بتفصيل، ولكن لم يسمها النحويون بهذه التسميات التي ذكرها تمام حسان تحت اسم القرائن.أعود إلى مثاله الإعرابي (ضربَ زيدٌ عمراً) وما ذكره من قرائن لتحديد الفاعل الذي هو (زيد)، فقد ذكر سبع قرائن: قرينة الصيغة لانتمائه لمبنى الاسم وقرينة العلامة الإعرابية لأنه مرفوع وقرينة الإسناد أو التعليق وقرينة الرتبة، وقرينة الترتيب أي لزوم الرتبة، وقرينة المطابقة وهي أن الفعل مسند كأنه مسند للمفرد الغائب[٢٨].إن النحويين جميعاً متفقون على مفهوم العامل النحوي ولا يوجد خلاف بينهم إلا ما كان من قطرب وابن مضاء، حيث تهافت مذهبيهما في قضية علامات الإعراب عند قطرب وقضية العامل عند ابن مضاء الذي حكم على ظاهر بعض العبارات النحوية التي تنسب العمل للعوامل اللفظية أو المعنوية، ولم يفهم مراد النحويين، وكان رده مبنياً على مذهبه العقدي ولم يكن مبنياً على الدرس اللغوي، والذين تلقوا دعوته في العصر الحديث وأيدوا حججه لم يختلفوا عنه في الخطأ في فهم قصد النحويين من العوامل، والذين عرفوا خطأ ابن مضاء منهم من لم يدرك ما للعوامل من مقتضيات فظل حكمه على النحويين قاسياً.وصاحب نظرية تضافر القرائن أيد ابن مضاء في نقده لنظرية العامل، ولكنه لم يرتضِ البديل الذي طرحه، فالنظام النحوي الذي بين أسسه ملحوظ في كتب النحو وإن لم يكن بنفس التنظيم والتبويب الذي ذكره صاحب النظرية.

لنعد إلى الأسس التي ينبني عليها النظام النحوي عند تمام حسان لنوازنها بما في كتب النحو:الأساس الأول: طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب.هذا الأساس نجده متفرقاً في مواضع متعددة في كتب النحو فأسلوب الشرط له باب خاص وأسلوب الاستفهام موزع على عدة أبواب، فأسماء الاستفهام نجدها في المبنيات وحروف الاستفهام نجدها في باب الحروف وفي أبواب نحوية كثيرة كباب الاشتغال وباب المبتدأ والخبر وباب العطف ولكم الاستفهامية مع الخبرية باب مستقل، ومثل ذلك بقية الأساليب تجدها مبثوثة في كتب النحويين المؤلفة على أساس نظرية العامل، وذلك مثل قول سيبويه: هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني عليه الفعل، وهو باب الاستفهام، وذلك أن من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً, فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً: قد، و سوف، و لمّا، و نحوهن .. وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً فهلا ولولا ولوما وألا... وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها بالأسماء[٢٩].

الأساس الثاني: مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة.وهذه المعاني مرتبطة بالعامل ارتباطاً وثيقاً وهي المعاني المقتضية للإعراب التي تحدث بالعوامل، وقد خصص الإسفراييني قسماً خاصاً من كتابه لباب الإعراب للمقتضي للإعراب وتحدث عن هذه المعاني الثلاث.والأساس الثالث: مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند التركيب لبيان المراد منها كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.هذه العلاقات من أهم مقتضيات العوامل فالفعل يقتضي مسنداً إليه يرتبط به بعلاقة الإسناد ويرتبط الفعل المتعدي بمفعوله عن طريق علاقة التخصيص، فالتخصيص من مقتضيات الفعل المتعدي وعلاقة النسبة من مقتضيات المضاف لكي يرتبط بالمضاف إليه، وكذلك علاقة التبعية من مقتضيات التابع ليتعلق بالمتبوع، ويتعلق كلاهما بالعامل.والأساس الرابع: ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات و الحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف وهذه القرائن كلها من مقتضيات العوامل، فالفعل يقتضي أن يكون فاعله مرفوعاً، والرفع يقتضي وجود علامة، وتكون علامة الرفع الضمة أو الألف في المثنى أو الواو في جمع المذكر والأسماء الستة، والفعل يقتضي أن يكون الحال في الغالب صفة مشتقة وهكذا، فكل ما سماه تمام حسان قرائن لفظية ومعنوية لا تخرج عن كونها مقتضيات للعوامل.

يبقى الأساس الخامس وهو القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده، فقد ضرب لنا مثالاً على ذلك بالفرق بين المنصوب على الاختصاص والمرفوع على الخبر في نحو:

نحن العربُ نكرم الضيف ونحن العربَ نكرم الضيف

قال: (ولو اتحد المعنى لاتحد المبنى، فأصبحت الحركة واحدة فيهما ولكن إرادة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختص)[٣٠]فقد جعل نصب الاسم المنصوب على الاختصاص من قبيل النصب على الخلاف أي لكي يخالف معنى الخبر.وهذا الأسلوب قد نص سيبويه أنه لا يقال إلا إذا أُريد التعظيم والمدح فلا يقال: هو زيد منطلقاً، وإنما يقال: هو زيدٌ كريماً أو شجاعاً[٣١]، لأنه لا فائدة من أن نقول للمخاطب (نحن العربُ) إلا إذا كان لدى المخاطب اشتباه بين أن يكون المتكلمون هم العرب أو أن غيرهم هم العرب.أما في نحو المثال المذكور فليس هذا هو المقصود وإنما المقصود من ذكر العرب أن تؤكد اتصافهم بالكرم، وفي المثال الثاني أيضاً المراد الفخر والمدح للعرب فليس بين التركيبين فرق في المعنى العام وإنما في الثاني اعتراض بين المبتدأ والخبر بالعرب تعظيماً لشأنهم، وفي الأول ذكر الخبر الذي هو نفس المبتدأ ليمدح ويؤكد بجملة الحال.نعم أُريدت المخالفة ولكن كانت المخالفة مبنية على تقدير عامل مختلف، وهذا شأن الإعراب كله

فاختلاف المعاني النحوية مترتبة على اختلاف العوامل.وقد اتخذ الكوفيون الخلاف سبباً لنصب بعض الأسماء، ولكنه مختلف عما في المثالين، وذلك في نحو: زيدٌ خلفَك، فانتصب (خلفَك) عندهم لأنه خلاف زيد، أما أن ينصب اسم في تركيب ليخالف اسما آخر مرفوعاً في تركيب مشابه بدون تقدير عامل مختلف فلا يصح.فمثلاً يجوز أن تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ، ويجوز أن تقول: هذا زيدٌ منطلقاً؟، فالنصب ليس لأجل المخالفة، وإنما يترتب على النصب اختلاف المعنى النحوي، فمنطلق في المثال الأول خبر، وفي المثال الثاني حال، فكان النصب لإرادة معنى الحالية، وكذلك في مسألة الاختصاص النصب لإرادة معنى الاختصاص وليس النصب بدون عامل لمجرد إرادة أن يقع الاختلاف.وفي كلام تمام حسان نفسه ما يدل على أن الاختلاف ناشئ عن اختلاف العامل، وهو قوله: (لبيان أن هذا خبر وهذا مختص) فقد رفع الخبر لأن المبتدأ يعمل فيه الرفع، ونصب المختص لأنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أخص) ولولا تقدير عاملين مختلفين لما كان المختص منصوباً والخبر مرفوعاً بل جاز أن يكون المختص مجروراً لتقع المخالفة أو أن يكون الخبر منصوباً والمختص مرفوعاً لتقع المخالفة.وقد جعل تمام حسان اختلاف الأوجه الإعرابية في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) من قبيل قرينة المخالفة للتفريق بين المعاني المختلفة بدون تقدير عامل محذوف ونحن نقول إن اختلاف المعاني تابع لاختلاف العوامل المقدرة، فأنا وتمام حسان متفقان على وجود معانٍ مختلفة للتركيب باختلاف حركة الباء في (تشرب) فكلانا يرى أن الرفع في تشرب يدل على الاستئناف، والنصب يدل على النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، والجزم يدل على النهي عن شرب اللبن وأكل السمك مطلقاً، ولكن الفرق بيننا أنه يرى أن هذا الاختلاف ليس بتقدير عامل، وإنما هو كان لمجرد إرادة الخلاف، وأنا أرى أنه لاختلاف العامل المقدّر ففي الرفع وقع المضارع موقع الاسم أي: وأنت تشرب اللبن فرفع، وفي حال النصب وقع المضارع بعد واو المعية التي تضمر بعدها (أن) فنصب، وفي حال الجزم أشرك المضارع بلا الناهية أي: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، ولو كان ما ذهب إليه هو صحيحاً لما اختص كل وجه بمعنى معين، ولجاز أن يؤدي المجزوم معنى المنصوب وبالعكس.وإن ما أتى به تمام حسان لا يختلف في جوهره عن نظرية العامل إلا في أجزاء يسيرة كمسألة القيم الخلافية وفيما عدا ذلك فإن كل القرائن اللفظية والمعنوية التي ذكرها إنما هي عند النحويين من مقتضيات العوامل، وإنما أضفى تمام حسان عليها أسماء جديدة وكأنها لم تكن ملحوظة أو معروفة عند السابقين مع استنكارنا لما وصف به من قال بنظرية العامل بالنظر السطحي والتقليد[٣٢].

المطلب الثاني: تضافر القرائن في سورة فاطر (شواهد مختارة)

المقصود من هذا الفصل إهدار القرينة في الجملة والاعتماد على القرائن الأخرى لتوضيح المعنى أولا، ولتبيان القرينة المحذوفة ثانيا والذي ينبغي أن يكونَ واضحا منذ البدءِ، ان المقصود بالترخص ليس فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقات الجملة وقرائنها، اعتماداً على فهم المعنى وعدم اللبس بل يكون في حدود خاصة ومواقف شائعة والترخص هو خروجًا على الدارج من الاستعمالات والتراكيب، نحو تذكير التأنيث او عكسه، وتضمين الأفعالِ أزمنةً غيرَ أزمنته والانتقال بالكلام من الخطاب إلى الغيبة وبالعكس وكلها ترخصات في القرائن اللغوية، فالحمل على المعنى هو مصطلح للقدماء في مقابل الترخص عند المحدثين، وهو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق اللغوية, ووضع سيبويه بابا في هذا المضمار أطلق عليه باب تسمية المذكر بالمؤنث قال: (أعلم أن كلَّ مذكر سميته بمؤنث على أربعة أحرفٍ فصاعدا لم ينصرف، و ذلك ان اصل المذكر عندهم ان يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمهُ فلما عَدلوا عَنهُ ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمهُ ولم يكن منه فعلُوا ذلك به)[٣٣].وضح سيبويه في هذا النص ظاهرة العدول عن الأصل أو الحملِ على المعنى، من خلال تأنيث المذكر أي الترخص في قرينة المطابقة، فكثير من الصفات أثبتت للذكور وهي للإناث وتوضح من خلال الحمل على المعنى لكون ان المذكر أصل والمؤنث فرع عليه، ومثل ذلك قول العرب: (رجُل نكحه وَ رَجُل ربعة), ولكن مع ذلك حدد سيبويه حدود الخروج عن المعاني الاصلية للغة وقواعده، فلا تكون المخالفة شاذة أو خارجة عن المنطقِ المعهودِ وقد عبر عن هذا المفهومِ حينما بحثَ في اقسام الكلام فقالَ: (فمِنهُ مستَقيم حسن ، ومحالُ ومستقيم كذب و مستقيم قبيح، وما هو محال كذب)[٣٤] فبذلك أخرج النوع الاخير من الكلام فشبههُ بالمتناقضِ من الاستعمالِ والخارجِ عن منطق اللغةِ نحو قولنا: (سوفَ أشربُ ماءَ البحرِ أمسِ) وفي مجال الترخص في قرينة الذكر استخدم مصطلح العدول عن الأصل أو الاتساع فقال: (ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار) قوله تعالى جده: **[وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا]**[٣٥] إنما يريد أهل القرية فاختصر)[٣٦].وأشار ابن جني إلى ظاهرة الترخص ولا سيما الترخص في قرينة المطابقة بقوله: (اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد و مذهب نازحٍ فسيح قد ورد به القرآن و فصيح الكلام منثورا ومنظوماً، كتأنيث المذكر و تذكير المؤنث. وتصورِ معنى الواحدِ في الجماعةِ. والجماعةِ في الواحدِ وفي حمل الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا)[٣٧]. يريد ابن جني بهذا النص إثبات هذه الظاهرة في الكلام العربي نثراً و شعرا وفي القرآن الكريم ايضاً وان لهذه الظاهرة عدة مناحٍ و لا يقتصر الحمل على المعنى عنده على

التذكير و التأنيث أو المخالفةِ النوعيةِ بل أشار الى نوعٍ ثانٍ منه و هو المخالفة العدديةُ، نحو الإشارة الى المفردِ بالجمع، وبالعكس أو الإشارة الى المثنى بالمفردِ و هكذا، ويبقى المعنى واضحا، فلا يحدث لبس في الكلامِ، اعتمادا على إرجاع اللفظ الى اصلهِ، أو الحملِ على المعنى ، فأن أمن اللبسِ هو أغلى ما تحرِصُ عليه اللغة استعمالاً ، وأثمنُ ما يتطلبه اللغويون تحليلاً، ومن ثم يصبح الوصول اليه غاية لا يدعو الأمر بعدها الى البحث عن مزيد فريدٍ من القرائن . ومن هنا يكونُ إهدار القرينة عند أمنِ اللبس أمرا مقبولاً لا يأباه الاستعمالُ اللغويُّ.قال الله تعالى: **(مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٢))** [٣٨].وفيها دلالة على أن رحمته سبقت غضبه من جهة تقديم الرحمة ومن جهة بيان الضمير في القرينة الأولى بقوله (من رحمة) والإطلاق في قوله (وما يمسك) فيشمل إمساك الغضب وإمساك الرحمة. ومن جهة قوله) من بعده (أي من بعد إمساكه فيفيد أن الرحمة إذ جاءته لم يكن لها انقطاع وإن ضدّها قد ينقطع وإن كان لا يقطعه إلا الله ولهذا لا يخرج أهل الجنة من الجنة وقد يخرج أهل النار من النار) وهو العزيز (الغالب على إرسال الرحمة وإمساكها) الحكيم (الذي لا يمسك ولا يرسل إلا عن علم كامل وصلاح شامل[٣٩].فالقرائن المعنوية تكون كفيلةً بتوضيح المعنى ، وتحقيقِ أمن اللبس ففي بعض الأحيان تهدرُ قرينةُ العلامة الإعرابية وبالرجوع الى معنى العنصر اللغويّ في الجملة يمكن تحديدُ الحركة الأعرابية للعنصرِ سواء أكان فاعلاً أم كان مفعولاً أم كان غيره منَ المتعلقاتِ، فالمعنى النحويّ لا يرتبط بقرينةِ واحدةٍ و لا يتوقفَ عليها، فيمكن أهدار قرينة الحركة الأعرابية، مع محافظة القرائن الأخرى على المعنى.**القرائن اللفظية التي تؤدي إلى القرائن المعنوية:**

١. وتعرف بأنها الصور اللفظية المنطوقة او المكتوبة. (على مستوى كل جزءٍ من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي ككل)[٤٠].

وتشمل هذه القرائن:-

أولا:- العلامة الإعرابية /وهى قرينة لفظية لها أهمية كبرى في الجملة العربية، وحظيت باهتمام اللغويين القدامى، والمحدثين معاً، وهى على نوعين :علامات أصلية وتشمل الضمة علامةٌ للرفع، او الفاعلية والفتحة للمفعولية والكسر للجر او للإضافة[٤١]، وعلامات فرعية نابت عن العلامات الأصلية كالحروف مثلاً.فعند دراسة كتب اللغويين القدامى، وتتبع آرائهم السديدة في اللغة يظهر لنا انهم يؤكدون أهمية العلامات الأعرابية أولا، ودلالاتها المعنوية ثانياً، وأهمية العلامات الإعرابية تكمن في، دلالاتها على المعاني المختلفة، ومن قال خلاف ما ذكر، فلا يعتدُّ برايه ويعدّ راياً شاذاً، و غير مقبول عندهم؛ لانَّ العلامة الاعرابية متعلقة بنظرية العامل التي تعد اهم النظريات النحوية، فالنحاة الاوائل سواء أكانوا بصريين ام كوفيين، وضعوا أصولهم النحوية على اساس العامل النحوي، فأحكام ، الرفع والنصب والخفض قد علّقت بالعامل النحوي الذى جُعل الأساس الذى بعث على كل هذه الأحكام .ومنه قوله تعالى **(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ (٢٧))** [٤٢].ولما لم يصح الحكم على نفس الجدد بأنها من الجبال احتيج إلى تقدير المضاف في المبتدأ أي: ومن الجبال ما هو ذو جدد أي : خطط وطرائق متلونة يخالف لونها لون الجبل فيؤول المعنى إلى أن من الجبال ما هو مختلف ألوانه لأن بيض صفة جدد وحمر عطف على بيض فتلا عليه السلام القرائن الثلاث فإن ما قبلها فأخرجنا به ثمرات مختلفاً ألوانها وما بعدها ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه أي : منهم بعض مختلف ألوانه فلا بد في القرينة المتوسطة بينهما من ارتكاب الحذف ليؤول المعنى إلى ما ذكر فيحصل تناسب القرائن[٤٣].فبالعوامل النحوية وبأثرها في تحديد العلامات الاعرابية، جاز لنا التوسّع فى الكلام بالتقديم والتأخير، والحذف جوازاً ووجوباً، مع أمن اللبس.

اذ جاء فى الكتاب (زعم الخليل انّ الفتحة والكسرة والضمة زوائدٌ، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به)[٤٤]، فالخليل (ت ١٧٥هـ) يشير الى الدلالة المعنوية للعلامات الاعرابية باختصار، دون تفصيل، فقوله: زوائد ليس القصد منه أنه يمكن الاستغناء عنها. بل القصد هو أنها منفصلة عن الكلمة وليست ملازمةً له بل تزاد عليه متى ما لزم الامر، وتتنوع حاجةُ الحروف الى هذه العلامات، بحسب مواقع الكلمات من الجمل وبحسب العوامل النحوية التي تدخل على الكلمات أما قولهُ: ليوصل الى التكلّم به فليس القصدُ منه وصل الكلمات أو الوقوف عليها بل ايصال المعنى الى ذهن السامع، والقارئ وهذا هو التفسيرُ الصائبُ لقول الخليل، لأنَّ بعضهم أخطأ في تفسير قوله، فذهب مذهباً آخر في دلالة العلامات، ألا وهو مذهب انكار دلالتها كما سيتمُّ تفصيله لاحقاً. ويؤكد ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) الاتجاه نفسه، اذ يصف العلامات الاعرابية بأنها وشيٌ لكلام العرب وحلية لنظامها، وفارق بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل ، والمفعول، فلا يفرقُ بينها، اذا تساويا الا بالإعراب ولو أن قائلاً قال: (هذا قاتل أخي) بالتنوين، وقال اخرٌ : (هذا قائل أخي) بالإضافة، لدَّل التنوين على انه لم يقتله بعد، ودلَّ حذف التنوين أي الاضافة على انه قد قتله)[٤٥].

ويؤكد الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ما ذكره ابن قتيبة، و يضيفُ العلةُ في دخولها على الاسماء بقوله: (إن الاسماء لماّ كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلةً و مفعولةً، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها و أبنيتها أدلةٌ على هذه المعاني بل كانت مشتركةً جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني)[٤٦].فالعرب قالوا: (ضرب زيدٌ عمراً) فأشاروا برفع زيدٍ الى أن الفعل له، وينصب عمرٍو الى أن الفعل واقع به، وقالو: (ضُرِبَ زيداً) فدلوا بتغيير حركة اول الفعل و رفع زيدٍ على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وإن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيدٍ فدلوا فخفض زيد على إضافة الغلام اليه، وكذلك سائر المعاني فجعلوا هذِه الحركات اشارات الى المعاني ليتوسعوا في كلامهم، ويقدِّموا الفاعِل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه، وتكون الحركات دالةُ على المعاني[٤٧].فالزجاجي أكدَّ دلالة الحركات الاعرابية وسبب اختصاصها بالأسماء وسبب دخولها الكلام, كل هذه المسائل لها علاقة بالدلالة. فبها يفرّقُ بين المعاني و يُزالُ اللَّبس والابهام.وأومأ ابن جني(ت ٣٩٢ هـ) الى دلالتها بقوله إنَّ الاعراب (هو الا بانةُ عن المعاني بالألفاظ)[٤٨], اذ لولا الاعراب لكان الكلام شرجاً واحداً، ولاستبهم الكلام، ولما ميزنا الفاعل عن المفعولِ أو المضاف ولما جازَ لنا التقديم و التأخير، ومثل ابن جني هذهِ المسألة بقوله تعالى: [إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ][٤٩], فاللبسُ مأمون لظهور الحركات الاعرابية، أمّا اذا كان اللَّبسُ غير مأمون، عند تعذَرِ ظهور الحركات الاعرابية كما في الاسماء المنقوصة، و المقصورة وجب في هذه الحالة، تقديم الفاعل وتأخير المفعول، بحسب الاصل نحو: (ضربَ عيسى موسى) فهو يرى أنَّ الاعراب تجاوبُ مع المعاني بقوله: (إنك تجدُ في كثير من المنثور والمنظوم الاعراب والمعنى متجاوبين، هذا يدعوك الى أمر، وهذا يمنعك عنه فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الأعراب)[٥٠].قال الله تعالى: **(وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى إِنَّمَا تُنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَمَنْ تَزَكَّى فَإِنَّمَا يَتَزَكَّى لِنَفْسِهِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ (١٨))** [٥١].وَأُطْلِقَ الْإِنْذَارُ هُنَا عَلَى حُصُولِ أَثَرِهِ، وَهُوَ الِانْكِفَافُ أَوِ التَّصْدِيقُ بِهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةَ الْإِنْذَارِ، وَهُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ تَوَقُّعِ مَكْرُوهٍ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ صَادِقَةٌ عَنِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ وَهِيَ قَرِينَةُ تَكَرُّرِ الْإِنْذَارِ لِلْمُشْرِكِينَ الْقَيْنَةَ بَعْدَ الْقَيْنَةِ وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِنَّ النَّبِيءَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْذَرَ الْمُشْرِكِينَ طُولَ مُدَّةِ دَعْوَتِهِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ تَعَلُّقَ الْفِعْلِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ بِ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ تَعَلُّقٌ عَلَى مَعْنَى حُصُولِ أَثَرِ الْفِعْلِ[٥٢].ويشير الى نظرية العامل، ويذكر العاملين اللفظي والمعنوي ، واثر هما في توجيه العلامات الاعرابية وتنويعها، ثم يشترط قائلا: (إنَّ المتكلم هو الذي يعمل الرفع والنصب والجرَّ)[٥٣]، وهو بهذا الكلام لا يدّعي خلو العلامات الأعرابية من الدلالة المعنوية، بإسنادها الى المتكلم لا العامل النحوي، بل يقصد أن المتكلم يرفع أحياناً، وقد ينصب أو يجر في أحايين أخرى وذلك لإلمامه بالعربية، فهو لا يخطئ في تحريك الألفاظ. عند ضم لفظ الى أخر. وعند توضيحه للمعنى استناداً الى العلامة الأعرابية، فالعامل النحوي وأثره في الألفاظ، ماثلٌ في تفكيرهِ دوماً.

وهذا هو مذهب الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ايضاً ، وبيَّنهُ في اثناء حديثه عن نظرية النظم. ويؤكد أن نظم الكلام يقتفي فيه آثار المعاني، و ترتيبها حسب ترتيب المعاني في النفس وليس النظم في مجمل الامر إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه و اصوله، وتعرف مناهجه، فلا تزيغ عنها)[٥٤]، فمداره على معاني النحو وعلى وجوهه والفروق التي من شأنها ان تكون فيه فلا معنى للنظم غير توخي معاني النحو واحكامه فيما بين الكلم، فيجب تعلم النحو ، والسير على أسسه وقواعده لأنه اساس الكلام الصحيح، وبه تتضح العوامل النحوية ، والاساليب اللغوية المتباينة.قال الله تعالى: **(مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ (١٠))** [٥٥]والْكَلِمُ اسم جنس جمعي عند جمع واحده كلمة، والمراد بالكلم الطيب على ما في الكشاف والبحر عن ابن عباس لا إله إلا الله، ومعنى كونه طيبا على ما قيل إن العقل السليم يستطيبه ويستلذه لما فيه من الدلالة على التوحيد الذي هو مدار النجاة والوسيلة إلى النعيم المقيم أو يستلذه الشرع أو الملائكة عليهم السّلام، وقيل: إنه حسن يقبله العقل ولا يرده، وإطلاق الكلم على ذلك إن كان واحده الكلمة بالمعنى الحقيقي ظاهر لتضمنه عدة كلمات لكن في وصفه بالطيب بالنظر إلى غير الاسم الجليل خفاء، ولعل ذلك باعتبار خصوصية التركيب، وإن كان واحده هنا الكلمة بالمعنى المجازي كما في قوله تعالى: وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ [الأنعام: ١١٥، الأعراف: ١٣٧] وكَلَّا إِنَّها كَلِمَةٌ هُوَ قائِلُها [المؤمنون: ١٠٠]وقولهم لا إله إلا الله كلمة التوحيد إلى ما لا يحصى كثرة فإطلاق الكلم على ذلك لتعدده بتعدد القائل: وكأن القرينة على إرادة المعنى المجازي للكلمة الصادق على الكلام الوصف بالطيب بناء على أن ما يستطيب ويستلذ هو الكلام دون الكلمة العرية عن إفادة حكم تنبسط منه النفس أو تنقبض أو يقال: إن كثرة إطلاق الكلمة على الكلام وشيوعه فيما بينهم حتى قال بعضهم كم نقل الحمصي في حواشي التصريح عن بعض شراح الأجرومية أنه حقيقة لغوية تغني عن القرينة[٥٦]ذيلت الآية بقوله ﴿ **إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ** ﴾ لتوكيد معنى الآية بشكل عام ، وايثار ثنائية (خبير بصير) يتناسب مع سياق الآية ، فالخبير دال على العلم بمصالح العباد وأحوالهم قبل تقديرها وتقدير اسبابها ، أي العلم بما سيكون ، ووصف (بصير) دال على العلم باحوالهم التي حصلت [٥٧] . وقد قال تعالى في موضع آخر ﴿ **إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ** ﴾[٥٨]

وذلك لان الآية التي سبقتها لم يكن فيها ذكر الله فصرح باسمه (صلى الله عليه وسلم) ، بخلاف ما في آية سورة الشورى ، ((وادخل اللام في الخبر موافقة لقوله ﴿ **إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ** ﴾ [٥٩] ولم تدخل اللام في الخبر في آية سورة الشورى موافقة لقوله تعالى ﴿ **إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ** ﴾ [٦٠]))[٦١]وذكر ابن فارس(ت ٣٩٥ هـ) رأيه في دلالة قرينة الاعراب، وهو مطابق لآراء العلماء الذين سبقوه، فبالإعراب نقف على أغراض المتكلمين ونميز المعاني كمعنى التعجبِ، والاخبار و الاستفهام و اضاف قائلاً: (العرب يفرّقون بالحركات بين المعاني، فيقولون مِفْتَاح للآلة التي يُفْتَحُ بها، و(مَفْتَح) لموضع الفتح، و(مِقَص) لآلة القص، و(مَقَصْ) للموضع الذي يكون فيه القص، ومن ذلك قول العرب: (جاء الشتاءُ والحطبَ)، فبالإعراب ادركنا أن المعنى ليس مجيء الحطب، بل انما اداة الحاجة اليه، فان أراد معنى مجيء الحطب لقال :(والحطبُ بالضم)[٦٢]، فالأصل في الاسماء هو الاعراب، وتستحق الاعراب لأنها تدل على المعاني المختلفة بصيغة واحدةً[٦٣]، والفرق بين هذه المعاني يدرك بالإعراب.ونجد الاتجاه نفسه عند ابن الانباري (ت ٥٧٧ هـ) اما ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) فقد تعمق في هذا الموضوع اكثر من سابقية :(فذكر معاني كل حركة من حركات الاعراب لان دلالتها العامة اصبحت من بديهيات الامور في اللغة. فذكر ان هذه الحركات وضعت كل واحدة منها علماً على معنى معين في الكلمة)[٦٤]، فالرفع علم الفاعلية، وما شابه الفاعل، والجر علم الاضافة، ولا يكون الجر إلا دليلاً عليها نحو قولك:(غلامَ زيدٍ، مررت بزيدٍ) والفتحة علم المفعولية أو ما أشبه المفعول والى جانب هذا التأييد لدلالة قرينة الاعراب على المعاني، دار خلاف بين تلاميذ سيبويه فهناك من عارضهم و أنكر دلالتها على المعاني، ويمثل هذا الرأي قطرب (ت ٢٠٦ هـ)، (الذي انفرد بهذا الرأي، ولم يقل بمقالته نحوي أو لغوي أخر غيره)[٦٥]، فلم يخرج عن اجماع النحاة، ألاّ قطرب، إذ نسب اليه أنه غاب على النحاة اعتلالهم لدخول الاعراب كلامهم. للتفريق بين المعاني و الانباءِ عنها[٦٦]، اذ يلمحّ الى أن العلامات الاعرابية ليست دوال على المعاني وما هي إلا (ادوات استعين بها، على ازالة اللبس الحاصل من إسكان الكلمات والسرعة في الكلام، والتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام)[٦٧]فقرينة الاعراب على وفق رأيه عمل لفظي محض، لا علاقة له بالمعنى) ويقصد منه تحريك أو اخر الكلم للتخلص من التسكين، ولمراعاة الانسجام الصوتي، حتى يتمكن المتكلم من النطق في درج الكلام، بلا مشقةً أو عسر، ولكن لو صحَّ كلامه لا لتزُمَ بتحريك أو اخر الكلم بحركة خفيفة تعين على النطق، وتيّسر الانطلاق في درج الكلام[٦٨]، ويرى ان السكون أصعب الحركات مع أن السكون يعني عدم الحركة، بذلك يدعو الى اعطاء المتكلم الحرية في الكلام، فيجوز له تحريك الكلمة، كما شاء، وفي كل وضع[٦٩]، وهذا لا يقبله احد من النحاة.لأنه يؤدي الى التباس في المعاني، فلا يمكننا في هذه الحالة، التمييز بين الاساليب النحوية، والمعاني المتكافئة. لذا قال الجرجاني: إنّ احتقار النحو، واستصغار امره، والتهاون به فعل شنيع واشبه ما يكون حداً عن كتاب الله، ومعرفة معانيه.قال الله تعالى: **(قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ (٥٠))** [٧٠].قولُه: (والظلماتُ والنورُ والظلُّ والحَرورُ: مَثَلان)، اعلَمْ أنّ ((لا)) في: {وَلَا النُّورُ} {وَلَا الْحَرُورُ} مَزيدة، لأن المعنى: الظلماتُ لا تُساوي النور، وليس المرادُ أن النورَ في نفسِه لا يَسْتوي، وكذلك في: {وَلَا الْأَمْوَاتُ}، قال في قوله تعالى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ} [فصلت: ٣٤]: إن الحسنةَ والسيئةَ مُتفاوتتانِ في أنفُسِهما، فخَذْ بالحسنةِ التي هي أحسَنُ من أختها، وقيل: ((لا)) مَزيدة، والمعنى: ولا تَسْتوي الحسنةُ والسيئة، وهنا ليسَ المعنى: على أنّ الأحياءَ والأمواتَ مثلاً متفاوتان فَمِنْ مَيّتٍ أدْوَنُ حالاً من مَيّت، وحيٍّ أرفَعُ منزلةً من حَيّ، فتُحمَلُ على مُجرَّدِ التأكيد.فإن قُلْتَ: فلم أُخْلِيَتِ القرينةُ الأولى وهي الأعمى والبصيرُ من التوكيد؟قلتُ: هي كالتوطئةِ لذكْرِ {وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ}، ولذلك أُعيد {وَمَا يَسْتَوِي}، وعُلِّل بقوله: {إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ} الآية، وأما القرينتانِ المُتوسِّطتان فهما مَقْصودان أيضًا، لأنهما مَثَلانِ للحقّ والباطل وما يُؤدّيان إليه من الثوابِ والعقاب[٧١].وذلك لانهم لا يجدون بداً، من أن يعترفون بالحاجة اليه، (لأن الالفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الاعراب هو الذي يفتحها، وإنَّ الاغراض كامنة فيها، حتى يكون هو المستخرج لها، وأن المعيار الذي لا يتبّين نقصان الكلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه)[٧٢]، فالإعراب لا يمكن تجاهله و التعويض عنه بالسكون فهو ليس عرضاً في الكلام دون أهمية بل مرجع اساسي لفهم القرآن، والحديث الشريف، وكلام العرب على حدٍ سواء.ومن المنكرين لدلالة هذه القرينة من القدماء ايضاً، النحوي الاندلسي ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، نلحظ في كتابه(الرد على النحاة) افصاحه عن منهجه في صدر الكتاب بقوله: (قصدي من هذا الكتاب ان أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه)[٧٣]، وفيما يخص قرينة العلامة الاعرابية، لم يصرح بإنكاره لدلالتها المعنوية بأسلوب مباشر، بل بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال دعوته الى إلغاء نظرية العامل، التي من خلال تطبيقها تثبت العلامات الاعرابية، وتتنوع.فهو لا يأبه للعلامات الاعرابية و لا يعيرها أهمية فيقول:(وكما أننَّا لا نسألُ عن عين عظلم، وجيم جَعفَر، وباء بُرِثن، لم فُتحت هذه، وضمت هذهِ ، وكسرت هذه، فكذلك لا نسأل عن رفع الفاعل)[٧٤], فيرى زيادة الحركات في الكلمة ، وعدم دلالتها على المعاني لأنها بحسب رأيه لا تعدّ جزءًا من بنية الكلمة, فجوّز حذفها في الكلام ولعل السبب من موقفه المتعسف تجاه النحاة، الذي دفعه الى سلوك هذا المنهج والمناداة بهذه الدعوة، (هو أخذه

بالظاهر في الرأي و العقيدة)[٧٥]، لأنه كان ينتمي الى العقيدة الظاهرية، وربما يكون السبب. نشأته في عصر دولة الموحدين تلك الدولة التي ثارت على المشرق.وتكاد آراء المحدثين تتفق جميعاً، على دلالة العلامة الاعرابية على المعاني، اذ يرى هؤلاء أنَّها، من أبرز خصائص العربية، وتتميز بها عن اللغات الأخر[٧٦]، ولم يقتصر اهتمام المحدثين على أهميتها فحسب بل اكدوا على دلالتها الخاصة– كما فعل القدامى، فالضمة علم الفاعلية و الكسرة علم الاضافة و الفتحة علم المفعولية، وإن كان من المحدثين من يرى أن الفتحة ليست علم اعراب (لكنها الفتحة المستحبة التي يحب العرب ان يختموا كلامهم بها)[٧٧]، والصحيح هو رأي القدماء، أنها علامة المفعولية، ويرى (د.تمام حسان) أن قرينة العلامة الاعرابية تعين على تبيين المعنى وتوضيحه ولكن ليست بمفردها، فلابد من وجود قرائن أخرى تتعاون معها في اظهار المعنى وتحديد معنى الباب النحوي[٧٨].

ثانياً/ قرينة الرتبة/ترتيب عناصر الجملة العربية لم توضع اعتباطا، فلكل عنصر موقع معين، يعتمد على أهميته في الكلام[٧٩]، فترتيب عناصر الجملة العربية يكون كما يأتي: الفعل اولاً ثم الفاعل ثم المفعول به. فإن وضعت كل ذي مرتبة بمكانه، فقد جريت على الاصل. وإلا دخلت في باب التقديم والتأخير، لضرب من التوسع والاهتمام به[٨٠]، وهذا وصف للجملة الفعلية، وفي وصف الجملة الاسمية، وتفضيلها على الجملة الفعلية ذكر الزجاجي (ت٣٣٧هـ) في ايضاحه: (قال البصريون و الكوفيون، الاسماء قبل الافعال، والحروف تابعة للأسماء، وذلك لأن الافعال احداث الاسماء، يعنون بالأسماء اصحاب الاسماء والاسم قبل الفعل لأنَّ الفعل منه، والفاعل سابق لفعلهِ ، أمّا الحروف فإنما تدخل على الاسماء والافعال لمعاني تحدث فيها واعرابٍ تؤثره)[٨١].وكما ان للعناصر اللغوية رتباً –(الفعل ، الفاعل ، المفعول به)– فللأفعال رتبٌ بحسب انواعها: (اعلم أن اسبق الافعال في التقديم الفعل المستقبل لأنَّ الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق للوجود، فهو في التقديم منتظر ثم يصيّر في الحال(ثمَّ) ماضياً فيخبر عنه بالمضي، فأسبق الافعال في المرتبة المستقبل ثم فعل (الحال ثم الماضي)[٨٢].وعند تحليلنا كلام الزجاجي، ندرك حجة النحويين في هذا الترتيب للأفعال، فالأفعال المستقبلية تقع بها الاحداث ثم توجد بعد تقدم الميعاد وانتظار الموعود، فيكون حالاً ثم يأتي عليه غير زمان وجوده فيكون ماضياًوالمنطق يوجب أن يكون الحال هو أولّ الافعال، ويكون الاقرب اليه في الترتيب المستقبل وتاليه الماضي، وكما أنَّ للأسماء والافعال رتباً فللضمائر رتبٌ ايضاً ولاسيّما المتصلة منها، وحددها القدماء، فضمير المتكلم متقدم على المخاطب، وهذا متقدم على الغائب، فتقول: الدرهمَ (أعطيتُكَهُ)، و(أعْطيتْنَيهِ). ويقول ابن مالك[٨٣]:–

وقدِّم الاخصَّ في اتصال وقدِّمت ماشئت في انفصال

فقرينة الرتبة هي النظام الذي تشكله الوحدات في سياق أفقي محدّد كأن تتقدم وحدة على وحدة أخرى، أو تتأخر عنها بشكل ثابت أو غير ثابت، نحو تقدّم العمدة على الفضلة، والمتبوع على التابع فعلى سبيل المثال: للتوابع مكان ثابت في الجملة فلا تتقدم الصفة على الموصوف نحو قولنا: (جاء محمدٌ الكريمُ)[٨٤] فالترتيب فيها سياقي ثابت لأنَّ (الكريم) لا يمكن أن يسبق محمداً، في حين يجوز تقدّم المفعول به على الفاعل أو الفعل نحو قولنا: (ضربَ محمدٌ علياً، ضربَ علياً محمدٌ، علياً ضربَ محمدٌ)أما اذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الاعراب في فاعل ولا مفعول قُدِّمَ الفاعلٌ لا غيره، فالموازنة بين الجملتين (ضربَ عيسى موسى)، (ضرب موسى عيسى) تبيّن لنا: أن الفاعل في الجملة الاولى يختلف عن الفاعل في الجملة الثانية، ولا يخفى أن القرينة التي تدلنا على الفاعل في الجملتين هي قرينة الرتبة ، وذلك لتعذر ظهور الاعراب، على كلّ من (موسى و عيسى)، ونابت قرينة الرتبة عن قرينة الاعراب ولكن هناك امثلة أخرى ترينا أننا نحتاج الى قرينة الرتبة حتى مع وجود الاعراب، ويتمثل هذا الوضع في جملة المبتدأ والخبر في حالة كونهما معرفتين نحو قولنا: (زيدٌ المجتهدُ أو المجتهدُ زيد) فمعرفة أيّ الكلمتيين مبتدأ وأيهما خبراً متوقعة من كل منهما ففي الجملة الاولى وقع زيدُ أولاً، فكان المبتدأ، فهو المسند اليه حينئذٍ وفي الجملة الثانية صار (المجتهدُ) هو المبتدأ لأنه قد وقع أولاً . فتساويا في المعرفة و هو الذي احدث اللبس في تبيين الوظيفة النحوية لكل منها ، لذلك يجب ان نلجأ الى الترتيب لإزالة اللبس الحاصل.قال الله تعالى: **(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ (٢٧) وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ (٢٨))** [٨٥]ومن أوضح الأمثلة على قوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}، فالمعنى نفسه يفرض رفع العلماء، فاعلًا، ونصب اسم الجلالة مفعولًا؛ لأن المراد حصر الخوف من الله في العلماء، لا حصر الخوف من العلماء في الله: فإنما يخشى الله حق خشيته العلماء العارفون بجلاله[٨٦].وقد حرص النحاة القدامى على أهمية قرينة الرتبة لذلك قال ابن جني في باب عناية العرب بالألفاظ: (لما كانت عنوان معانيها وطريقاً الى اظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها ورتَّبوها)[٨٧]، ونجد هذا الاهتمام عند فريقين من اللغويين:–أولهما: النحاة فالرتبة أو الترتيب تعد من الظواهر النحوية التي لقيت اهتمام النحوين، فهي موجودة في كتب النحو ابتداءً من سيبويه[٨٨]، فجعلوا لموقع الكلام رتباً بعضها اسبق من بعض فكان من نتائجها تقسيم العناصر النحوية على قسمين العمدة وتشمل (الفاعل و نائب الفاعل، والمبتدأ والجبر) والفضلة وتشمل (المفاعيل والحال ، والتمييز والمستثنى والمنادى) واعطاء الاولية

للعمد في الجملة من حيث الترتيب فقالوا: إن (مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر و مرتبة ما يصل اليه الفعل بنفسهِ قبل مرتبة ما يصل اليه بحرف الجر، وإن كانا فضلتين فمرتبة المفعول الاول قبل مرتبة المفعول وفصل ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في المراتب بقوله:(رتبة الفعل يجب ان تكون اولاً و رتبه الفاعل ان يكون بعده و رتبة المفعول ان يكون أخراً)[٨٩].وأشار النحاة الى رتبة التوابع ايضاً، فربة المتبوع؛ (الموصوف المؤكد ، المبدل منه، المعطوف عليه) أخص من رتبة التابع (الصفة، التوكيد، البدل، المعطوف)[٩٠].ورتبة صاحب الحال أولى من رتبة الحال، وكذلك المميّز والتمييز. وهكذا نجد أن قرينة الرتبة ظاهرة نحوية، تناثرت في معظم الابواب النحوية، وكان النحاة يعولون عليها في كثير من احايين لتوضح المعنى وتبيين المقاصد.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فيمكنني أن أوجز نتائج هذا البحث في النقاط الآتية:

١ – مفهوم العامل متأرجح بين القدماء والمحدثين, وكل منهما له وجهة نظر يمكن أن تتماز بين القبول أو الرفض، لأن التحديد لم يدخل فيه كل مقتضيات العامل.

٢ – أخذ كثير من الباحثين قديما وحديثا ظاهرًا عبارة النحويين عن العامل، ولم يضموا إليها أحوال المعمولات خارج دائرة الإعراب، فكان منهم قصور في البحث، تبعه قصور في الفهم، تبعه خطأ في الحكم وتعد على فهم النحويين السابقين بنسبته للتقليد والسطحية .

٣ – كانت جلُّ محاولات المحدثين بإحلال نظرياتهم محل نظرية العامل قاصرة عن بلوغ غاياتهم، إما للثغرات المنهجية فيها، أو لعدم اختلافها في المضمون عن نظرية العامل كثيرا.

٤ – لا تختلف نظرية تضافر القرائن عن نظرية العامل إلا في تسميات مقتضيات العوامل بالقرائن اللفظية والمعنوية ، وبعض النظرات التي لم تكن مقنعة بعد التمحيص كمسألة القيم الخلافية.

٥ – نظرية تضافر القرائن يمكن أن تعد امتدادًا لتعدد الأفكار المطروحة من الدارسين حديثًا, يمكن أن تكون من جهة الحكم مقبولة أو مرفوضة.

٦_ لم يكن القدماء عاجزين عن التطور المألوف من جهة النحو, لكن طبيعة البشر تبقى في دائرة النقصان, فإن الكمال لله وحده, وكل انسان يؤخذ عليه ويرد إلا النبي صلى الله عليه وسلم, فإن هذه النظرية ليست غريبة من جهة الوقوع, والحمد لله أولا وآخرًا، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع
بعد القرآن الكريم

١. أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان, المؤلف: محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو ٥٠٥هـ), المحقق: عبد القادر أحمد عطا, مراجعة وتعليق: أحمد عبد التواب عوض, دار النشر: دار الفضيلة.

٢. الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِيْ حَنِيْفَةَ النُّعْمَانِ, المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ), وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان, الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.

٣. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة, لفاضل مصطفى الساقي, تح: تمام حسان, مكتبة الخانجي, مصر– القاهرة, ط١.

٤. الإيضاح في علل النحو, المؤلف: أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ), المحقق: الدكتور مازن المبارك, الناشر: دار النفائس – بيروت, الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.

٥. تأويل مشكل القرآن, المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ), المحقق: إبراهيم شمس الدين, الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٦. التحرير والتنوير ((تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)). محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفي ١٣٩٣هـ) الدار التونسية للنشر – تونس ١٩٨٤هـ.

٧. تيسير العربية بين القديم والحديث – أ.د. عبد الكريم خليفة ، مجمع اللغة العربية الأردني ، عمّان ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م.

٨. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك, المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ), الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان, الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
٩. الخصائص, المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ), الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب, الطبعة: الرابعة.
١٠.دراسات في فقه اللغة, المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: ١٤٠٧هـ), الناشر: دار العلم للملايين, الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م.
١١.دلائل الإعجاز في علم المعاني, المؤلف: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ),المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر, الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة, الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م
١٢.الرّد عَلى النّحاة, المؤلف: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ), دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا, الناشر: دار الاعتصام, الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.
١٣.روح البيان, المؤلف: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي, المولى أبو الفداء (المتوفى: ١١٢٧هـ), الناشر: دار الفكر – بيروت.
١٤.روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٥.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، دار الفكر – سوريا – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد.
١٦.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ), الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان, الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.
١٧.شرح الكافية الشافية, المؤلف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني, حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي, الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة, الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
١٨.شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣ هـ) بيروت عالم الكتب.
١٩.شرح المقدمة المحسبة, المؤلف: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (المتوفى: ٤٦٩ هـ), المحقق: خالد عبد الكريم, الناشر: المطبعة العصرية – الكويت, الطبعة: الأولى، ١٩٧٧ م.
٢٠.شرح الوافية الكافية, لابي عمرو عثمان ابن الحاجب النحوي, (ت:٦٤٦هـ), تح: موسى بن علوان, ١٩٨٠م.
٢١.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ), المحقق: عبد الغني الدقر, الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
٢٢.شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ, لمحمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني, (ت:٦٧٢هـ), تح: عدنان عبد الرحمن الدوري, وزارة الاوقاف في الجمهورية العراقية, مطبعة العاني, بغداد, ١٩٧٧م.
٢٣.شرح قطر الندى وبل الصدى, المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ), المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد, الناشر: القاهرة, الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
٢٤.الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها, المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ), الناشر: محمد علي بيضون, الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
٢٥.فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف), المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ), مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج, القسم الدراسي: د. جميل بني عطا, المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء, الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم, الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.
٢٦.الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان، ط١، ١٩٩١م، دار الجيل – بيروت، تح: عبد السلام هارون.
٢٧.اللغة العربية معناها ومبناها, المؤلف: تمام حسان عمر,الناشر: عالم الكتب, الطبعة: الخامسة, ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٢٨.اللمع في العربية, المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ), المحقق: فائز فارس, الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
٢٩.النحو الوافي, المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ), الناشر: دار المعارف, الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
٣٠.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة التوفيقية، مصر، تح: عبد الحميد هنداوي.

هوامش البحث

(١) دلائل الاعجاز: ٥٢٧.
(٢) ينظر: اللمع في العربية: ١/١٦٥-١٧٣، شرح الكافية: ٢٥٥، حاشية الصبان: ١/٥٦.
(٣) شرح المقدمة المحسبة:٢/٤٠٧.
(٤) ينطر شرح ابن عقيل: ١/٥٣٣.
(٥) ينظر المصدر نفسه.
(٦) ينظر: الكتاب: ١/٤٢.
(٧) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٠٨
(٨) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٠٩، همع الهوامع: ٣/٢٣٥
(٩) ينظر شرح شذور الذهب: ٣١٧.
(١٠) ينظر المصدر نفسه: ٢٥٥.
(١١) ينظر شرح قطر الندى: ٢٢٩.
(١٢) ينظر المصدر نفسه.
(١٣) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣١٠، حاشية الصبان: ٢/١٩٦.
(١٤) ينظر اللمع في العربية: ١/١٣٤، ، همع الهوامع : ٤/١٧، شرح الاشموني: ٢/٤٩٢, شرح عمدة الحافظ: ٣٠٦.
(١٥) شرح عمدة الحافظ:٣٤٩, وينظر شرح شذور الذهب: ٢٥٤، شرح الاشموني : ٢/٦٣٦.
(١٦) ينظر: شرح الكافية: ٢٢٩، شرح الاشموني: ٢/٣٩٠، حاشية الصبان: ٢/١٤١.
(١٧) ينظر: القرائن النحوية: ٤٥
(١٨) اللغة العربية: معناها و مبناها: ٢٠
(١٩) المصدر السابق نفسه.
(٢٠) ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٢٥
(٢١) الكتاب: ١/٤٢٠-٤٢١
(٢٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٤٠.
(٢٣) ينظر: المصدر السابق نفسه: ١٧٨.
(٢٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٠ – ١٨٥.
(٢٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٥.
(٢٦) المصدر السابق نفسه: ١٨٨.
(٢٧) ينظر: المصدر السابق نفسه: ١٩١- ٢٤٠.
(٢٨) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨١.
(٢٩) الكتاب ١/ ٩٨-٩٩.
(٣٠) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٠.
(٣١) الكتاب: ٢/ ٧٩-٨٠.
(٣٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٧.

(٣٣) الكتاب : ٢٣٦/٣.

(٣٤) الكتاب : ٢٥/١.

(٣٥) سورة يوسف: من الآية: ٨٢.

(٣٦) الكتاب: ٢١٢/١.

(٣٧) الخصائص: ٤١٣/٢ وينظر الاشباه و النظائر: ١٨٥/١

(٣٨) فاطر: ٢.

(٣٩) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٥٠٨/٥.

(٤٠) أقسام الكلام العربي :١٨٠

(٤١) ينظر: شرح الوافية :٩٦، في النحو العربي (نقد وتوحيه): ٦٧

(٤٢) فاطر: ٢٧.

(٤٣) ينظر : روح البيان: ٢٦٧/٧.

(٤٤) الكتاب (ط .بولاق):٣١٥/٢ ، و ينظر :مدرسة الكوفة :٢٤٤ تيسير العربية: ٤٠.

(٤٥) تأويل مشكل القرآن: ١١.

(٤٦) الايضاح في علل النحو: ٦٩-٧٠.

(٤٧) ينظر: الوجيز: ٣١٧

(٤٨) الخصائص : ٣٦/١

(٤٩) فاطر: ٢٨ .

(٥٠) فاطر: ١٨.

(٥١) ينظر التحرير والتنوير: ٢٩٠/٢٢.

(٥٢) الخصائص :٢٥٨/٣.

(٥٣) المصدر نفسه:١١٠/١ .

(٥٤) ينظر: دلائل الاعجاز: ٨١.

(٥٥) فاطر: ١٠.

(٥٦) ينظر روح المعاني: ٣٤٧/١١.

(٥٧) ينظر المصدر نفسه : ٩٤/٢٥ .

(٥٨) سورة فاطر : من الآية ٣١ .

(٥٩) سورة فاطر : من الآية ٣٤ .

(٦٠) سورة الشورى : من الآية ٢٣ .

(٦١) اسرار التكرار في القرآن : ١٧٦ .

(٦٢) الصاحبي: ١٩٠ – ١٩١ .

(٦٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٣٧/١.

(٦٤) شرح الوافية: ٩٦، وينظر: في النحو العربي(نقذ و توجيه): ٦٧.

(٦٥) فقة اللغة المقارن:١٢٠ وما بعدها.

(٦٦) ينظر : العلامة الاعرابية: ٢٦٤.

(٦٧) مدرسة الكوفة: ٢٤٧ وينظر : فقه اللغة (مبارك): ١٦٤.

(٦٨) ينظر : نحو التيسير : ٣٤.

(٦٩) ينظر: احياء النحو: ٥٢.

(٧٠) فاطر: ٥٠.

(٧١) ينظر فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): ٦٣٩/١٢.

(٧٢) دلائل الاعجاز: ٧٥ ، ٤٢٥.

(٧٣) الرد على النحاة: ٥.

(٧٤) الرد على النحاة: ١٦،١٧ وينظر: دراسات في فقه اللغة: ١٣٤.

(٧٥) النحو العربي نقد وبناء: ١٦٩.

(٧٦) ينظر: الصيغ الافرادية العربية: ٣١، النحو الوافي: ٧٤/١.

(٧٧) احياء النحو: ٥٠

(٧٨) ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: ١٩٢.

(٧٩) ينظر شرح قطر الندى: ١٢٤.

(٨٠) ينظر: شرح المفصل: ٧٥/١-٧٦.

(٨١) الايضاح في علل النحو: ٨٣.

(٨٢) المصدر نفسه: ٨٥.

(٨٣) شرح ابن عقيل :١٠٦/١.

(٨٤) ينظر شرح شذور الذهب: ٤٣٢.

(٨٥) فاطر: ٢٧-٢٨.

(٨٦) ينظر: دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح: ١١٩.

(٨٧) الخصائص: ١/ ٢١٦.

(٨٨) ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحوياً: ١١١.

(٨٩) شرح المفصل: ١/ ٧٦.

(٩٠) همع الهوامع: ٥/ ١٧١.